الإنفاق الجبائي وعلاقته بمشاريع دعم الدولة لتطوير الاستثمار في الجزائر

Relationship between fiscal expenditure and stat support projects to develop the investment in Algeria

كردودي سهام [1]، موسي سهام[2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة ، kerdoudi.sihem@univ-biskra.dz

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة، sihem.aya@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/11/14 تاريخ القبول: 2020/08/29 تاريخ النشر: 2020/09/24

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار علاقة الإنفاق الجبائي بمشاريع دعم الدوله ودوره في تطوير الاستثمار ، من خلال دراسة أهم أدوات السياسة الجبائية المستخدمة من طرف الحكومات من أجل تحفيز بعض الأنشطة الاستثمارية ذات الأولوية، و ذلك من خلال تقديم أهم أشكال الإنفاق الجبائي وطرق تقدير التكاليف الإنفاق الجبائي، حيث توصلنا إلى الاستثمار أحد وسائل تشغيل الأموال للحصول على منفعة اقتصادية واجتماعية كما يتضح لنا أن أهميته تكمن في كونه أحد الوسائل التي يعتمد عليها لتوسيع المؤسسات وتكوين الثروة إضافة إلى تحقيق الربح وتتجلى العلاقة بين الجباية والاستثمار من خلال سياسة الإنفاق الجبائي والذي بدوره يساهم في تطوير الاستثمار

الكلمات المفتاحية: إنفاق جبائي، استثمار، إعفاءات جبائية، تخفيضات جبائية، قرض جبائي، تأجيل جبائي.

تصنيفJel : H71 H50 H24 H21

Abstract

The aim of this study is show the relationship between fiscal expenditure with stat support projects in development the investment , through studing the most important of fiscal policy tools , which use by governments in order to stimulate priority investment activities, through presents the most important type of fiscal expenditure and the methods of cost estimation of fiscal expenditure

As result of this research we that the investment is one of the means of operating of funds for economic and social benefit, as it is clear that its importance lies in being one of the means by which to expand the institutions and the formation of wealth in addition to

making a profit. The relationship between tax and investment is reflected in the fiscal expenditure policy, which in turn contributes to the development of investment.
key words : Tax expenditure ; Investment ;Tax Exemptions; Tax Discounts ; Tax Loan ; Tax Delay.
Classification Jel H21 H24 H50 H71

المؤلف المرسل: موسي سهام ، **الإيميل**: sihem.aya@gmail.com

1. مقدمة:

إن الإنفاق الجبائي ليس وليد العصر وإنما برز مع ظهور الضريبة، وتزايدت أهميته مع نهاية السبعينيات من القرن الماضي وبالضبط سنة 1967 عندما طرح البروفيسور الأمريكي Surrey Stanley هذا المفهوم لأول مرة في خطاب له أمام السوق النقدي ، حيث نوه السلطة العامة على ضرورة تطبيق استثناءات في الهيكل العادي للنظام الجبائي، باعتبار أن الجباية تهدف إلى تشجيع الاستثمار عن طريق منح الإعفاءات و التحفيزات الجبائية، وقد عملت الجزائر على إصلاح سياستها الجبائية من خلال سن قوانين خاصة بالاستثمار و ترقيته باعتباره مؤشر للاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية و العمل على جذب استثمارات أجنبية، الأمر الذي يستدعي ضرورة وجود قوانين استثمارية تهدف إلى تنظيم الاستثمار.

1-1- إشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة الإنفاق الجبائي لمشاريع دعم الدولة في تطوير الاستثمار بالجزائر ؟

وتنبثق على هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تساهم الإعفاءات الجبائية في تطوير الاستثمار بالجزائر ؟
- هل تساهم التخفيضات الجبائية في تطوير الاستثمار بالجزائر ؟
- هل تساهم القروض الموجهة لمشاريع دعم الدولة في تطوير الاستثمار بالجزائر ؟
- هل يساهم التأجيل الجبائي في تطوير الاستثمار بالجزائر ؟

1-2- فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

يساهم الإنفاق الجبائي لمشاريع دعم الدولة في تطوير الاستثمار بالجزائر.

الفرضيات الفرعية

- تساهم الإعفاءات الجبائية الموجهة لمشاريع دعم الدولة في تطوير الاستثمار بالجزائر .

- تساهم التخفيضات الجبائية الموجهة لمشاريع دعم الدولة في تطوير الاستثمار بالجزائر .
- تساهم القروض الموجهة لمشاريع دعم الدولة في تطوير الاستثمار بالجزائر .
- يساهم التأجيل الجبائي الموجهة لمشاريع دعم الدولة في تطوير الاستثمار بالجزائر .

1-3- أهداف الدراسة:

❖ تكمن أهداف الدراسة في الإجابة عن و الفرضية المطروحة ، والخاصة القيام بتحديد الصعوبات التي تواجه عند تطبيق مفهوم الإنفاق الجبائي، ومحاولة الاستفادة من الدراسة النظرية وتجارب الدول المتقدمة في ميدان التحليل ، وهذا من خلال:

- محاولة تحديد فكرة الإنفاق الجبائي.
- محاولة البحث عن أفضل المنهجيات والوسائل لتحديد تكلفة الإنفاق الجبائي.
- توضيح سياسة الإنفاق الجبائي وأنواع التسهيلات و الإعفاءات الجبائية الخاصة بمشاريع دعم الدولة .
- تزايد الاهتمام بالاستثمار نظرا للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية.

1-4المنهج المتبع: تم اعتماد على المنهج الوصفي ضمن الإطار النظري للدراسة وذلك بسرد مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالإنفاق الجبائي والاستثمار، أما الجانب التطبيقي تعتمد على المنهج التحليلي من خلال تحليل السياسات المعتمدة من طرف وكالات دعم من اجل تحقيق إنفاق جبائي لتوجيه الاستثمار وترقيته.

2. الإطار المفاهيمي الإنفاق الجبائي

1.2 مفهوم الإنفاق الجبائي وأهدافه

– يعرف الإنفاق الجبائي على انه: " مجموعة فرعية من التدابير الجبائية التفضيلية التي تقدمها الحكومة والتي يمكن معالجتها كنفقات مباشرة، تؤدي إلى النقص في الإيرادات الجبائية للخزينة العامة بما يعادل المبالغ التي تم أنفقت من قبل الحكومة، حيث يمكن الاستعاضة عنه ببرامج الإنفاق المباشر وعلى نفس القدر من الفعالية سواء بالنسبة للمكلف أو الدولة مع احترام أهداف السياسة العامة".(Gilbert ,1995, p3)

–الإنفاق الجبائي "هي الخسارة للدخل بالنسبة للدولة، ودافعي الضرائب لخفض رسوم الجبائية بالمقارنة مع ما من شأنه أن يؤدي تطبيق المعيار وهذا يعني المبادئ العامة للقانون الضرائب المالي. مع ذلك أي إجراء يؤدي إلى الخسارة في الإيرادات الميزانية الدولة ليست بالضرورة إنفاق جبائي ".kouyate,2000,p3)

–الإنفاق الجبائي " هو الرجوع عموما إلى التدابير التي لها تأثير خفض أو تأجيل الضرائب والضرائب التي يدفعها دافعو الضرائب. لذا يشير هذا المفهوم إلى اختيار السياسة الجبائية التي تمكن الحكومة أن توافق طوعا على التخلي عن جزاء من عائدات الضرائب لتحقيق أهدافها" .

وبناء على التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف شامل للإنفاق الجبائي على أنه :" فقدان الإيرادات الجبائية المرتبطة بالتدابير القانونية، والتي تمنح تراخيص جبائية استثنائية بالنسبة للحقل الجبائي وبشكل طوعي متمثلة في الإعفاءات أو تخفيضات الدخل الإجمالي أو إنشاء قرض جبائي أو معدلات جبائية مخفضة أو تأجيل دفع الضرائب المستحقة بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية وحتى بيئية" .

2.2 أهداف الإنفاق الجبائي

للإنفاق الجبائي أهداف متعددة منها الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و كلها تصب في خدمة مجمل الاقتصاد الوطني و من ثم المجتمع ككل من خلال ما تقدمه من خدمات للمساعدة في تهيئة البيئية الصالحة للعمليات الإنتاجية يمكن حصر أهم أهداف فيما يلي:

1.2.2 الإنفاق الجبائي لأسباب اجتماعية:

هي التي تمنح للأفراد أو الجهات أو مؤسسات معينة ليس هدفها الربح كالمؤسسات الدينية والخيرية و الثقافية وذلك لتشجيع هذه المؤسسات(كراجة، العبادي،2000، ص29).

نجد المشرع يقرر إعفاء للأشخاص والهيئات التي تقوم بنشاط لا يستهدف الربح وإنما تخدم المجتمع من خلال هذا النشاط ، على اعتبار أن هذه الهيئات تؤدي خدمات وأعمالا ذات نفع عام تتمثل مع تلك الخدمات التي تؤديها الدولة ومن ثم يتعين إعفاؤها من الضريبة تشجيعا لها في الاستمرار وتخفيفا للأعباء التي يجب على الدولة أن تقوم بها (عبد الباسط، الحشيشي،2008، ص49).

2.2.2الإنفاق الجبائي لأسباب اقتصادية:

تشجيع بعض فروع الصناعة أو تشجيع الاستثمار في قطاع معين عن طريق منح إعفاءات أو امتياز آخر تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية، عن طريق هذه الإعفاءات تستطيع حث رؤوس الأموال الوطنية أو جذب رؤوس الأموال الأجنبية على الدخول في مشروعات ضرورية لتزايد معدلات التنمية الاقتصادية وتشجيع قطاعات معينة من النشاط الاقتصادي(عبد الباسط، الحشيشي،2008، ص88).

3.2.2الإنفاق الجبائي لاعتبارات دولية:

يعد عمل الدولة في جباية الضرائب والرسوم من رعاياها أومن المقيمين في أراضيها عملا من أعمال السيادة لا يمكن أن تفرضه دولة على دولة أخرى. ولهذا تستثني الدور الدبلوماسية والقنصلية من الضرائب والرسوم باعتبارها دورا تملكها دول أجنبية كما يعفي المبعوثون الدبلوماسيون من الضرائب والرسوم باعتبارهم ممثلين لدولهم وقد استقر العرف الدولي منذ فترة طويلة على إعفاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية وإعفاء الموظفين الدبلوماسيين وأفراد عائلاتهم المقمين معهم من الرسوم والضرائب. وقد بقيت تقوم هذه الإعفاءات على أساس المجاملات

الدولية ولم تكتسب صفة القاعدة القانونية الدولية إلا بعد وضع اتفاقية فينا عام 1961. (عبد الباسط، الحشيشي،2008، ص120)

4.2.2الإنفاق الجبائي لمنع الازدواج الضريبي:

إن من متطلبات العدالة الضريبة أن لا يخضع الشخص للضرائب أكثر من مرة لذات السبب ولكي لا يحدث ذلك نجد أن المشرع الضريبي يستخدم الإعفاءات الجبائية في سبيل الحد من الظاهرة التي تقود إلى ظلم يلحق ببعض المكلفين أو أنهم يخضعون لعبء ضريبي أكبر من ذلك الذي يخضع له من يماثلهم في المركز الاقتصادي(عبد الباسط، الحشيشي،2008، ص120).

3.2 طرق تقدير تكاليف الإنفاق الجبائي

هناك ثلاث طرق رئيسية لحساب تكلفة الإنفاق الجبائي وهي (مليكاوي، 2015 ،ص 144-145):

1.3.2 طريقة الخسارة في الإيرادات الجبائية:

تستند هذه الطريقة على افتراض أساسي وهو أن إنشاء أو إلغاء الإنفاق الجبائي لا يؤثر في سلوك دافعي الضرائب والعائدات الأخرى، ولذلك فهذه الطريقة أسهل وهي تقوم على حساب قيمة الإيرادات الجبائية الضائعة لتطبيق تدابير ضريبية محددة ، كما إن استعمال طريقة الخسارة في الإيرادات الجبائية تكون مقبولة بصفة عامة على الدخل المعفى وفي حالة فرض ضريبة بنفس المعدل الحدي للضرائب على الجزء المتبقي من الدخل الخاضع للضريبة أو أي حدود أخرى للدخل، ومن ثم يتم حساب الخسارة في الإيرادات الجبائية بعد تبني سياسة الإنفاق الجبائي، وهكذا يجب إضافة القيمة الأخرى للإنفاق الجبائي والتي لم تتغير بفعل تبني إنفاق جبائي جديد للحصول على إجمالي الإنفاق الجبائي الممنوح ، غير أنه من غير الممكن حساب القيمة الإجمالية للخسارة في الإيرادات الجبائية الناجمة عن الإنفاق الجبائي فيما يتعلق بأدوات الادخار في أي بلد، كما أن هذه الطريقة تفترض عدم تغير سلوك دافعي الضرائب وهذا الافتراض لا وجود له في الواقع.

2.3.2طريقة الأرباح في الإيرادات الجبائية:

وتقوم هذه الطريقة على حساب مقدار الزيادة في الإيرادات الجبائية في حالة إلغاء الإنفاق الجبائي، وهذه الطريقة تختلف عن الطريقة الأولى في كونها تنطوي على تقدير محتمل للسلوك استجابة لأي تغيير ، وهي طريقة صعبة التطبيق في الواقع العملي رغم انها من حيث المبدأ أفضل من الطريقة الأولى ، ويتطلب استخدام هذه الطريقة الأخذ بعين الاعتبار الآثار الثانوية مثل :التغيرات في سلوك المكلفين ومستوى النشاط الاقتصادي، إضافة إلى التفاعلات بين الإنفاق الجبائي ومختلف أشكال الإخضاع.

3.3.2 طريقة تكافؤ النفقات:

هذه الطريقة تحسب مقدار التكلفة في حالة منح الإنفاق الجبائي في شكل نقدي بما يعادل الإنفاق المباشر الممنوح، مع افتراض كما في طريقة الخسائر الجبائية عدم تغير سلوكيات دافعي الضرائب .والواقع أن التحويلات العادية أحيانا يتم تقييمها قبل دفع الضريبة من طرف المستفيد، في حين الإنفاق الجبائي يمنح قبل تحديد صافي الضريبة، ومن أجل تقييم هذا الإنفاق الجبائي على نفس القاعدة التي تقيم بها النفقات المباشرة يجب إضافة الضرائب، وعادة ما تؤخذ على أنها تحويلات عادية، وعلى خلاف ذلك قد يكون الإنفاق الجبائي أقل تكلفة من الإنفاق العادي ويوفر نفس المبلغ للمستفيد.

3. أشكال الإنفاق الجبائي

من خلال التشريعات الجبائية المختلفة وحسب أنماط الأنظمة الجبائية والتدخل الحكومي المختار، وبغية تسهيل المقارنة بين هذه الأنظمة، تتباين أشكال الإنفاق الجبائي التي يمكن أن تتخير منها الدول ما يتفق مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وما تصبو إليه من أهداف قومية، تصنف إلى (الإعفاءات الجبائية ، تخفيضات الجبائية، القروض الجبائية ، تأجيلات الجبائية)

1.3 الإعفاءات الجبائية

هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة ، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي، نطاقه، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل، وتتراوح مدة الإعفاء بين سنتين (2)إلى خمس (5) سنوات وقد تصل إلى 15سنة في بعض الدول. والإعفاء الجبائي لا يطبق إلا بقانون ولا يحق للدوائر المالية منح الإعفاءات إلا بمقدار ما سمح لها التشريع الضريبي بذلك (اديب منذر،2015، ص28)

يمكن تبويب الإعفاءات الجبائية إلي: (كراجة، العبادي،2000، ص ص 26-29)

1.1.3الإعفاءات سياسية: وهي الإعفاءات التي تكون بهدف توثيق الروابط السياسية والعلاقات مع الدول الأخرى وبهدف منه الازدواج الضريبي..

2.1.3الإعفاءات الاقتصادية: وهي الإعفاءات التي تمنح للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بهدف تشجيع الاستثمار في مشروعات معينة، كما تهدف إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية و مساهمتها في مشاريع اقتصادية.

3.1.3 الإعفاءات الاجتماعية: وهي الإعفاءات التي تمنح للأفراد أو الجهات أو مؤسسات معينة ليس هدفها الربح كالمؤسسات الدينية والخيرية والثقافية، وذلك تشجيعا لهذه المؤسسات علي عمل الخير.

2.3 **تصنيف الإعفاءات** : يمكن تصنيف الإعفاءات الجبائية إلى إعفاء دائم وإعفاء مؤقت:

1.2.3 إعفاء دائم: وهو عدم دفع المكلف لضريبة معينة أو مجموعة من الضرائب والرسوم طول حياة المشروع، وتمنح الدولة هذا الإعفاء إلى أنشطة محدودة، وتكون موجهة لمناطق وفئات معينة (صادق بركات، 1986، ص 193). وتوجه بشكل خاص إلى بعض النشاطات و القطاعات التي تهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي على المدى البعيد و هذه الإعفاءات إما أن تكون ذات طابع اجتماعي ، ثقافي ، اقتصادي (عزوز،2014، ص ص 5-6).

2.2.3 الإعفاءات دائمة ذات الطابع الاجتماعي: الهدف منها مساعدة بعض الفئات الاجتماعية أكثر حرمانا لتحسين ظروفهم الاجتماعية كالمعوقين ، الفلاحين.... الخ.

3.2.3 الإعفاءات دائمة ذات الطابع الثقافي و العلمي : الهدف منها تطوير البحث العلمي و بعثه لخدمة التنمية والتطوير الاقتصادي و الاجتماعي لأنه أساس كل تطور لا بد أن ترتكز على البحث العلمي.

4.2.3 الإعفاءات دائمة ذات الطابع الاقتصادي : و ذلك من خلال الإعفاءات الدائمة الموجهة لبعض المشاريع الاستثمارية و الأنشطة الاقتصادية هي مشاريع تراها الدولة ذات أهمية لما لها من انعكاسات إيجابية على باقي القطاعات لأخرى كقطاع التصدير لأنه يوفر العملة الصعبة ، ويكون الهدف الطويل المدى هو تحديد الهيكل الإنتاجي.

5.2.3 إعفاء مؤقت: وهو عدم دفع المكلف لضريبة معينة أو مجموعة من الضرائب والرسوم لمدة معينة من حياة المشروع، وتختلف هذه المدة من بلد إلى آخر حسب النظام الضريبي وقوانين الاستثمار وعادة ما تتراوح هذه المدة بين 03 إلى 10 سنوات، ويهدف إلى تشجيع المؤسسات حديثة التكوين وتخفيف العبء الضريبي عليها حتى تتمكن من الانطلاق الصحيح في ممارسة نشاطها وهذه التحفيزات يمكن أن تكون جزئية أو كلية: (صادق بركات، 1986، ص 193).

- ✓ **الإعفاء المؤقت الجزئي**: وهو إسقاط جزء من حق الدولة في مال المكلف مدة معينة.
- ✓ **الإعفاء المؤقت الكلي**: وهو إسقاط حق الدولة في مال المكلف كاملا مدة معينة.

3.3 التخفيضات الجبائية

وتعني استبعاد بعض العناصر التي ترمي إلى تقليل الدخل أو المادة الخاضعة للضريبة، وعلاوة على ذلك قد لا يملك المكلف دخل كافي خاضع للضريبة ليستفيد من التخفيض الكامل وفي هذه الحالة يكون التخفيض جزئي، وبالتالي فإن الإنفاق الجبائي الحكومي سيتقلص .إن قيمة الإنفاق الجبائي الممنوح لدافعي الضرائب في شكل استثناءات أو إعفاءات أو تخفيضات جبائية يعتمد على المعدل الحدي للضرائب، وبالتالي فإن ارتفاع المعدل الحدي للضرائب يؤدي إلى ارتفاع في قيمة الاستثناءات أو الإعفاءات أو التخفيضات الجبائية .

1.3.3 تصنيف التخفيضات الجبائية:

تعد التخفيضات الجبائية من أهم أدوات سياسة الإنفاق الجبائي، والتي تعمل على تشجيع الاستثمار، و يكون تصنيف التخفيضات الجبائية كما يلي(كاسحي، 2017، ص4):

-**التخفيض في الضرائب على الدخل**: يمكن للمؤسسات التي تصدر منتجاتها لاستفادة من إعفاء كلي على دخلها الناتج عن التصدير، إذا توفرت بعض الشروط سواء من ناحية طبيعة المنتوج أو على أساس الصادرات.

-**التخفيضات من الحقوق الجمركية**: مثلها يكون الحال بالنسبة لتشجيع الاستثمار بإعفاء من الحقوق الجمركية يمكن منح المستورد تخفيضا على المواد الأولية و التجهيزات الضرورية التي تدخل مباشرة في إنتاج المنتجات والسلع التي يتم تصديرها.

-**التخفيض من الرسم على القيمة المضافة**: معظم الدول تفرض ضرائب على القيمة المضافة على المبيعات ورقم الأعمال تعفى من الدفع هذه الضرائب عندما تكون بصدد عملية التصدير، وقد تشمل الضرائب على الآلات المواد الأولية التي تدخل مباشرة في الإنتاج الموجه لتصدير،بإدخال تجهيزات ذات فعالية و مردودية اقتصادية.

-**التخفيضات في المعدلات**: في بعض الحالات يتم تطبيق معدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة في النظام الجبائي المرجعي وقيمة هذا الشكل من الإنفاق لا تعتمد على المعدل الحدي للضرائب، ولكن ببساطة قد لا يستفيد المكلف بالضريبة من المعدل الضريبي المخفض.

4.3 القرض والتأجيل الجبائي

1.4.3 القرض الجبائي:

تعد القروض الجبائية إجراءات جبائية تعمل على التخفيض من قيمة الضريبية المستحقة الدفع للمكلف، وتأخذ بعين الاعتبار بعد تحديد قاعدة التأسيس و الضريبة المستحقة الدفع للمكلف، وعلى شاكلة الخصومات الجبائية، فإن القروض الجبائية يمكنها أن تؤسس على نفقات حقيقية أو جزافية حسب مبلغ منصوص عليه قانونا، ويطرح مبلغ القروض الجبائية من الضريبة المستحقة الدفع، ويسمح استخدام القروض الجبائية بمعرفة المبلغ الحقيقي للضريبة المستحقة الدفع من طرف المكلف(مليكاوي، 2015 ،ص 144).

2.4.3 التأجيل الجبائي:

تتعلق التأجيلات الجبائية بالإجراءات الجبائية التي تسمح بتأجيل وجوب أداء دفع الضريبة، وبعبارة أخرى، وبعبارة أخرى. تعني التأجيلات الجبائية لا تدخل في حساب الإيرادات للسنة المالية الجارية، ولكن تحسب في

إيرادات السنة المقبلة، وفرض الضريبة على المكاسب الرأسمالية المحققة هو مثال على ذلك ، كما إن قيمة الإنفاق الجبائي المتعلقة بتأجيل الضريبة مثله مثل التخفيضات الجبائية، فهو يعتمد على المعدل الحدي للضرائب المفروض على دافعي الضرائب(مليكاوي، 2015 ،ص 144).

4. علاقة الانفاق الجبائي المقدم أسلوب لمشاريع دعم الدوله لتطوير الاستثمار

تبني المشرع الجبائي الإعفاء الجبائي بالرغم من أنه يقلل من إيرادات الخزينة العامة وذلك من اجل تشجيع استثمار خصوصا الأنشطة ذات الأهمية والفعالية الكبيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

1.4 الإنفاق الجبائي المقدم للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

1.1.4 النظام العام:

- **مرحلة الإنجاز:** ولمدة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات.
  - الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة.
  - الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة.
  - الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية.
  - الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة والوجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

- **مرحلة الاستغلال:**

لمدة(03) سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ مئة(100) منصب شغل أو أقل عند انطلاق النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر من:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني(TAP).

ويمكن رفع هذه المدة إلى (05) خمس سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل.

2.1.4 النظام الاستثنائي: ويندرج ضمن هذا النظام

- **المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة:**

- **مرحلة الإنجاز:** لمدة (03) ثلاث سنوات:

- الإعفاء من دفع حقوق الملكية يعوض فيما يخص تلك المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

– تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة قدرها اثنان في الألف فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

– تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف يعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية والضرورية لإنجاز المشروع.

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة يخص السلع والخدمات المستثناة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.

– الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع .

– الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتخصصة حق الامتياز عل الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز. (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار) .

- **مرحلة الاستغلال:** لمدة 10 سنوات بعد معاينة انطلاق الاستغلال من المصالح الجبائية بطلب من المستثمر يستفيد مشروع الاستثمار من:

– إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS.

– إعفاء من الرسم على النشاط المهني TPA.

– الإعفاء لمدة(10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

– **المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني(الاتفاقية):**

- **مرحلة الإنجاز:** لمدة(05) سنوات

– إعفاء و/أو خلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطبع الجبائي المطبق على الإقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية لسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار.

– إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها.

– إعفاء من حقوق التسجيل في ما يخص العقود التأسيسية لشركات والزيادة في رأس المال إعفاء من الرسم العقاري في ما يخص الملكيات المخصصة للإنتاج.

– الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

- **مرحلة الاستغلال:**

– لمدة أقصها عشر سنوات(10 سنوات) ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية يطلب من المستثمر.

– إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS.

– إعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP. (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار).

– زيادة عن المزايا المذكورة أعلاه، يمكن أن يقرر المجلس الوطني للاستثمار منح مزايا إضافية وفقا للتشريع المعمول به(الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار).

2.4 الإنفاق الجبائي المقدم للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANCEJ)

– تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة" الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب " من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

ترفع مدة الإعفاء إلى ست (06) سنوات،إذ ا كانت النشاطات ممارسة في منطقة يجب ترقيتها، و ذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الإستغلال.

و تمدد فترة الإعفاء هذه بسنتين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

و يترتب على عدم احترام التعهدات المتصلة بعدد مناصب العمل المنشأة، سحب الاعتماد و المطالبة بالحقوق و الرسوم المستحقة التسديد.

إذا تواجدت الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون لاستفادة من إعانة، في منطقة تستفيد من إعانة " الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"، تمدد مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى عشر(10) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.(المديرية العامة للضرائب ،2017 ،ص 12)

عندما يمارس هذا الشباب المستثمر النشاط في مؤسسة داخل منطقة من المناطق التي يجب ترقيتها و التي تحدد قائمتها عن طريق التنظيم و خارج هذه المناطق، فإن الربح المعفى من الضريبة ينتج من النسبة بين رقم الأعمال المحقق في المنطقة التي يجب ترقيتها ورقم الأعمال الإجمالي.

– تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة" الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" من إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

ترفع مدة الإعفاء إلى ست (06) سنوات، إذ ا كانت النشاطات ممارسة في منطقة يجب ترقيتها، و ذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

و تمدد فترة الإعفاء هذه بسنتين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

و يترتب على عدم احترام التعهدات المتصلة بعدد مناصب العمل المنشأة، سحب الاعتماد و المطالبة بالحقوق و الرسوم المستحقة التسديد.

إذا تواجدت الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون لاستفادة من إعانة، في منطقة تستفيد من إعانة " الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"، تمدد مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى عشر(10) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال. .(المديرية العامة للضرائب ،2017 ،ص 30)

– تستفيد البنيات المستعملة في النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة" الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب " لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

تحدد مدة الإعفاء إلى ست (06) سنوات، عندما تكون هذه البنايات وإضافات البنايات في مناطق يجب ترقيتها.

تمدد مدة الإعفاء إلى عشر (10) سنوات، عندما تكون هذه البنايات و إضافات البنايات المستعملة في إطار الأنشطة الممارسة من طرف الشباب ذوي المشاريع المؤهلين للاستفادة من إعانة، مقامة في المناطق تستفيد من إعانة " الصندوق الخاصة لتطوير مناطق الجنوب".(المديرية العامة للضرائب ،2017 ،ص 55).

– تستفيد الانشطة التي يمارسها الشباب ذو المشاريع الاستثمارية أو النشطة أو المشاريع، المؤهلون للاستفادة من دعم " الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب " ، من إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ لاستغلالها.

تمدد هذه المدة إلى ست (6) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال، عندما تتواجد هذه الأنشطة في مناطق يراد ترقيتها تحدد قائمتها عن طريق التنظيم.

تمدد هذه المدة بسنتين(2)، عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاث(3) مستخدمين على الأقل، لمدة غير محدودة.

يترتب على عدم احترام الالتزامات المرتبطة بعدد الوظائف المحدثة، سحب الاعتماد واسترداد الحقوق والرسوم التي كان من المفروض تسديدها.

غير أن، المستثمرين يبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة 50% من المبلغ المنصوص عليه بموجب المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.(المديرية العامة للضرائب ،2017 ،ص 67) .

3.4 الإنفاق الجبائي المقدم للصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC)

– تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة" الصندوق الوطني للتأمين على البطالة " من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

ترفع مدة الإعفاء إلى ست (06) سنوات،إذ ا كانت النشاطات ممارسة في منطقة يجب ترقيتها، و ذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الإستغلال.

و تمدد فترة الإعفاء هذه بسنتين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

و يترتب على عدم احترام التعهدات المتصلة بعدد مناصب العمل المنشأة، سحب الاعتماد و المطالبة بالحقوق و الرسوم المستحقة التسديد .

إذا تواجدت الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون لاستفادة من إعانة، في منطقة تستفيد من إعانة " الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"، تمدد مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى عشر(10) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

عندما يمارس هذا الشباب المستثمر النشاط في مؤسسة داخل منطقة من المناطق التي يجب ترقيتها و التي تحدد قائمتها عن طريق التنظيم و خارج هذه المناطق، فإن الربح المعفى من الضريبة ينتج من النسبة بين رقم الأعمال المحقق في المنطقة التي يجب ترقيتها ورقم الأعمال الإجمالي.

– تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة" الصندوق الوطني للتامين عن البطالة " من إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

ترفع مدة الإعفاء إلى ست (06) سنوات،إذ ا كانت النشاطات ممارسة في منطقة يجب ترقيتها، و ذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الإستغلال.

و تمدد فترة الإعفاء هذه بسنتين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

و يترتب على عدم احترام التعهدات المتصلة بعدد مناصب العمل المنشأة، سحب الاعتماد و المطالبة بالحقوق و الرسوم المستحقة التسديد.

إذا تواجدت الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون لاستفادة من إعانة ، في منطقة تستفيد من إعانة " الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"، تمدد مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى عشر(10) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.(المديرية العامة للضرائب ،2017 ،ص 30).

– تستفيد البنيات المستعملة في النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة " الصندوق الوطني للتأمين على البطالة " لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

تحدد مدة الإعفاء إلى ست (06) سنوات، عندما تكون هذه البنايات وإضافات البنايات في مناطق يجب ترقيتها.

تمدد مدة الإعفاء إلى عشر (10) سنوات، عندما تكون هذه البنايات و إضافات البنايات المستعملة في إطار الأنشطة الممارسة من طرف الشباب ذوي المشاريع المؤهلين للاستفادة من إعانة ، مقامة في المناطق تستفيد من إعانة " الصندوق الخاصة لتطوير مناطق الجنوب".(المديرية العامة للضرائب ،2017 ،ص 55) .

– تستفيد الأنشطة التي يمارسها الشباب ذو المشاريع الاستثمارية أو النشطة أو المشاريع ، المؤهلون للاستفادة من دعم " الصندوق الوطني للتأمين على البطالة " ، من إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلالها.

تمدد هذه المدة إلى ست (6) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال، عندما تتواجد هذه الأنشطة في مناطق يراد ترقيتها تحدد قائمتها عن طريق التنظيم.

تمدد هذه المدة بسنتين(2)، عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاث(3) مستخدمين على الأقل، لمدة غير محدودة.

يترتب على عدم احترام الالتزامات المرتبطة بعدد الوظائف المحدثة، سحب الاعتماد واسترداد الحقوق والرسوم التي كان من المفروض تسديدها.

غير أن، المستثمرين يبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة 50% من المبلغ المنصوص عليه بموجب المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .(المديرية العامة للضرائب ،2017 ،ص 67).

4.4 الإنفاق الجبائي المقدم للصندوق الوطني لدعم القرض المصغر (ANGEM)

– تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة " الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر " من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

ترفع مدة الإعفاء إلى ست (06) سنوات،إذا كانت النشاطات ممارسة في منطقة يجب ترقيتها، و ذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الإستغلال.

و تمدد فترة الإعفاء هذه بسنتين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

5. الخاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى أن الاستثمار أحد وسائل تشغيل الأموال للحصول على منفعة اقتصادية واجتماعية كما يتضح لنا أن أهميته تكمن في كونه أحد الوسائل التي يعتمد عليها لتوسيع المؤسسات وتكوين الثروة إضافة إلى تحقيق الربح وتتجلى العلاقة بين الجباية والاستثمار من خلال سياسة الإنفاق الجبائي إذ أنهما يتأثران ببعضهما البعض وهما وسيلتان للنهوض باقتصاد الدولة وذلك من خلال النفاق الجبائي المقدم لمشاريع الدعم الدولة لتطوير الاستثمار. علما أن استخدام الإنفاق الجبائي في الجزائر بغرض تشجيع الاستثمار يواجه العديد من العراقيل والتحديات ولعل أبرزها ظاهرة التهرب الضريبي والقطاع الموازي، حيث أن تعدد وتنوع أشكال الإنفاق الجبائي يؤدي إلى تعقد النظام الجبائي وصعوبة مراقبته من طرف الإدارة الجبائية، وهو ما يتيح الفرصة أمام بعض أشباه المستثمرين إلى تحين الفرصة واستخدام الإنفاق الجبائي لأغراض مضاربية، وهو ما ينطبق على الاقتصاد الجزائري والذي يشهد تزايد مستمر في حجم الإنفاق الجبائي وبالمقابل خسائر ضريبية ضخمة ناجمة عن التهرب الضريبي، وهو ما دفع بالسلطات المالية في البلاد إلى اتخاذ إجراءات ضريبية صارمة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي بصفة عامة والتهرب الضريبي الناجم عن الاستفادة من المزايا التي يوفرها الإنفاق الجبائي بصفة خاصة.

6. قائمة المراجع

- **مراجع باللغة العربية**

- ✓ اديب منذر ، رنا ، (2015)، **مفهوم الضريبة**، اطروحة دراسات عليا، جامعة دمشق.
- ✓ صادق بركات، عبد الكريم ،(1986) ، **النظم الضريبية**، مصر ، الدار الجامعية.
- ✓ طالبي، محمد،(2009)، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس.
- ✓ عبد الباسط ،علي. الجحيشي، جاسم ،(2008)، **الإعفاءات من ضريبة الدخل" دراسة مقارنة"**، الاردن ،دار حامد للنشر والتوزيع،.
- ✓ عزوز ،علي، (23-24 نوفمبر2014)،**الحوافز الجبائية في القطاع الفلاحي ودورها في دعم الأمن الغذائي بالإشارة إلى حالة الجزائر**، الملتقي الدولي التاسع، جامعة الشلف، الجزائر.

- ✓ كاسحي، موسى، (2017)، **الحوافز الجبائية للاستثمار في الجزائر**، ورقة بحث، جامعة الأمير عبد القادر للعوم الإسلامية.
- ✓ كراجة، عبد الحليم. العبادي، هيثم ،(2000)، **المحاسبة الضريبة**، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع.
- ✓ مليكاوي، مولود ، (2015)، واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الانفاق الجبائي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 08.
- ✓ وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، ،2017، ، مديرية العامة للضرائب الجزائر المواد (13-138-252-282).

- **مراجع باللغة الاجنبية**

- ✓ Gilbert, Orsoni ,(1995), L interventionnisme Fiscale: Aspect Théorique "Brèves remarques sur l'utilisation de l'instrument fiscal",puf, Marseille.
- ✓ Kouyate,(2000),Ministere de l'economie et des finances, Annexe sur les depenses . ANNEXE XVII ETAT. Direction générale des Impots du Mali, Rapuplique du Mali

- **مواقع انترنت**

www.andi.dz.jour 17 /03/2017 h11 m57 (منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)